

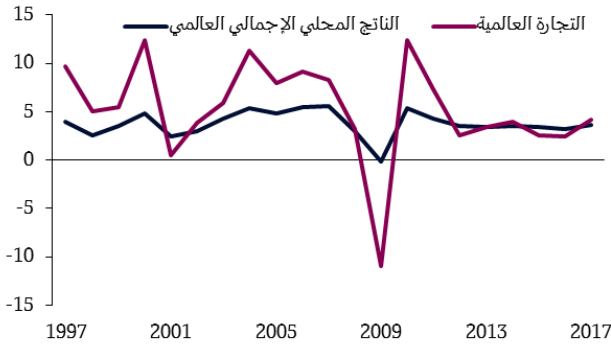
## الرسوم الجمركية الأمريكية تهدد التجارة العالمية

الفكرية في الصين وقد توصي تلك الدراسة بفرض رسوم جمركية عندما يتم الإعلان عن نتائجها لاحقاً هذا العام.

وتشير جميع هذه النقاط إلى أن الحكومة الأمريكية عازمة على تنفيذ أجندتها المناهضة للتجارة العالمية. وذلك يشكل خطراً محتملاً على الاقتصاد العالمي نظراً لأن التجارة العالمية أصبحت أكثر أهمية للولايات المتحدة ولبقية اقتصادات العالم مما كانت عليه قبل عقدين. وتشكل واردات السلع حوالي 23% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة مع 17% في بداية العقد الماضي، وكانت التجارة العالمية واحدة من العوامل الرئيسية المحركة للنمو العالمي، إذ تجاوز نموها معدلات النمو العالمي في 15 سنة من السنوات العشرين الماضية.

### معدلات النمو والتجارة العالمية

(% تغيير)



المصادر: صندوق النقد الدولي وقسم الاقتصاد في QNB

وفي ظل هذا الوضع، تبقى الإجراءات الحالية الخاصة بالصلب والألومنيوم صغيرة في نطاقها. فمن المحتمل أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تقليص واردات الولايات المتحدة بحوالي 1%، في حال بقاء العوامل الأخرى دون تغيير، وبالتالي فإن تأثيرها على النمو العالمي سيكون هامشياً. لكن في حال تم تصعيد هذه السياسات الحمائية، سيكون لتدهور التدفقات التجارية تأثير كبير على النمو. وحسب تقديراتنا، فإن أي تراجع بنسبة 5% في طلب الولايات المتحدة على الاستيراد سيؤدي مباشرة إلى تقليص النمو العالمي بمقدار 0.2 نقطة مئوية. كما أن التأثير غير المباشر لذلك من خلال انخفاض الأرباح المتوقعة وتدهور

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الأسبوع الماضي أنها ستقوم بفرض رسوم جمركية على جميع وارداتها من الصلب والألمنيوم. وفي حين تشكل الواردات الأمريكية من الصلب والألمنيوم حصة صغيرة من التجارة العالمية - حوالي 2% من تجارة السلع العالمية - إلا أن تلك الخطوة تهدد بإقحام العالم في حرب تجارية. فقد رد الاتحاد الأوروبي بسرعة من خلال طرح مسودة قرار بفرض رسوم جمركية على الصلب والملابس وغيرها من السلع الصناعية الأمريكية، لكن هذه الرسوم تستهدف أقل من 1% فقط من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من السلع الأمريكية. وحتى الآن، اتسم موقف الصين، التي يمكن وصفها بأنها أهم اقتصاد تجاري في العالم، بضبط النفس. وهناك إجماع مبكر في الآراء على أن الرسوم الجمركية الأمريكية ورد الاتحاد الأوروبي، في حال تطبيقهما، لن يكون لهما تأثير سلبي كبير على الاقتصاد العالمي. ولكن أي تصعيد كبير للحواجز التجارية سيلحق ضرراً بالاقتصاد العالمي، وهناك مخاوف واضحة من هذه النتيجة المحتملة.

ولا تعد الرسوم الجمركية الأمريكية مفاجأة. فالخطاب المناهض للتجارة العالمية ظل سمة ملازمة لتصريحات الرئيس ترامب منذ فترة طويلة، واتخذت الإدارة الأمريكية خطوات تدريجية قبل هذا التحرك الأخير ففي أبريل 2017، أمر وزير التجارة الأميركي بإجراء دراسة حول تجارة الصلب والألمنيوم، ونشرت نتائج الدراسة في الشهر الماضي، حيث أوصت بفرض الرسوم الجمركية المذكورة. وقد سبق هذا القرار حدث مشابه. فقد قام الرئيس جورج بوش الابن بفرض رسوم جمركية نسبتها 30% على واردات الصلب في عام 2002 مع بعض الاستثناءات لمستوردي الصلب الأمريكيين، وبلدان مثل كندا والمكسيك. واستمرت تلك السياسة لسنة واحدة فقط ثم ألغيت خوفاً من فرض تدابير انتقامية. وبالإضافة إلى ذلك، تتهيا الإدارة الأمريكية لزيادة السياسات الحمائية، حيث أمرت في أغسطس 2017 بإجراء دراسة بشأن ممارسات الملكية

منتجات أخرى ذات صلة. على سبيل المثال، فإن المنتجات المستوردة المصنوعة من صلب أجنبي أرخص ستكون أكثر تنافسية من المنتجات المصنوعة محلياً. وستكون هناك حاجة لاعتماد تعرفه رسوم تصحيحية لمعالجة عدم التوازن وتحديد الغاية الأصلية من وراء هذه الاجراءات التجارية.

ورغم أن تأثير الرسوم المقترحة حالياً يظل صغير نسبياً، فإن حدوث ردود فعل مماثلة من الاتحاد الأوروبي والصين يعني أن التأثير على الاقتصاد العالمي سيكون أكثر حدة. وإجمالاً، فإن أي حرب تجارية عالمية ستكون بمثابة سباق نحو الهاوية دون أي رابح. وأمام هذه النتيجة المحتملة، يجب أن تتحلى بقية دول العالم بالحكمة لاعتماد سياسة منسقة لضبط النفس أمام السياسة الحمائية للولايات المتحدة للحيلولة دون المزيد من التصعيد. وسيشكل ذلك دون شك تحدياً أمام صناع القرار، لكن المنفعة الاقتصادية تتطلب ذلك.

القدرة على الإنفاق لدى المستهلكين وأيضاً تراجع خطط الاستثمار في بقية العالم قد يؤدي إلى تقليص النمو بمقدار 0.2 - 0.3 نقطة مئوية. وإجمالاً، فإن النمو العالمي قد يتراجع بمقدار 0.4 - 0.5 نقطة مئوية وذلك بسبب انخفاض بنسبة 5% في الواردات الأمريكية الحقيقية. ومن المهم الإشارة إلى أن هذا التحليل لا يفترض حدوث رد فعل مماثل من اقتصادات رئيسية أخرى. وفي حال حدوث ذلك، من المحتمل أن يكون التأثير السلبي على النمو أكبر بكثير.

وبالإضافة إلى تباطؤ النمو، من شأن العوائق أمام التجارة أن ترفع التضخم من خلال زيادة أسعار الاستيراد، كما من شأن تراجع الربحية أن يؤدي إلى تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال وستكون الحكومات في حاجة للتدخل لتحفيز النمو، مما سيزيد من مستويات العجز المالي والدين العام. وسيكون وقع هذه التأثيرات أكبر في حال تم فرض هذه الرسوم على

## فريق QNB الاقتصادي

<a href="#">روري فايف</a>	<a href="#">أشوك بونديا</a>	<a href="#">علي جعفري*</a>	<a href="#">نانسي فهيم</a>	<a href="#">عبد الرحمن الجهني</a>
رئيس قسم الاقتصاد بالإنباء	اقتصادي أول	اقتصادي	اقتصادية	محلل أبحاث - متدرب
هاتف: 4453-4643 (+974)	هاتف: 4453-4642 (+974)	هاتف: 4453-4423 (+974)	هاتف: 4453-4648 (+974)	هاتف: 4453-4643 (+974)

\*كاتب التقرير

"إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير إن الآراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB."